جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

مواطن الإستفادة من الأحاديث الضعيفة

بلال لعرج، عبد المجيد مباركية
جامعة حمه لخضر بالوادي
bilel.laredj1986@gmail.com

ملخص الدراسة

إن معرفة مناهج أهل العلم العامة والخاصة له أهمية كبرى إذ إن تأصيلاتهم وتطبيقاتهم ومنهاجهم عموما هي المرجع لأنهم أهل الشأن مع علو كعبهم وتقدمهم في كل مضمار فلا مناص من السير على طريقهم، وقد كانت لهم مناهج في التعامل مع مقبول الأحاديث ومردودها، وقد أردت في هذه الورقة البحثية بعد تقرير مذاهبهم في العمل بالضعيف بيان مسالك أهل العلم في الإستفادة من الأحاديث الضعيفة غير شديدة الضعف ومواطن ذلك ولو قيل برجحان قول عدم الإحتجاج بالضعيف والعمل به.

الكلمات المفتاحية: الحديث الضعيف. الإحتجاج. الإستفادة. أهل العلم.

مقدمة:

السنة وحي ولهذا اعتنى العلماء أعظم العناية بالأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فجمعوا كل المرويات وقعدوا القواعد لمعرفة مراتب الأحاديث وصنفوا في أنواعه المصنفات وتفننوا في ذلك، واتفقوا على العمل بالصحيح المقبول في الجملة، وميزوا الموضوع ليحذروه، واختلفوا في الإحتجاج بالضعيف ولكن كان لهم منهج في الإستفادة من ضعيف المرويات مع ترجيح عدم الإحتجاج به لأنه كم كبير من الأحاديث لا يعقل اطراحه، خلاف لمن ظن اطراح الضعيف وعدم الإنتفاع به مطلقا وهو خلاف صنيع العلماء كما يأتي، وجر لهذا الخلط بين مسألة الإحتجاج بالضعيف والإستفادة منه فإن عدم الإحتجاج به لا يعني اطراحه مطلقا فلا تلازم بين الأمرين كما يأتي تحريره.

مشكلة البحث وأسئلته: تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما هي مواطن الإستفادة من الحديث الضعيف عند أهل العلم؟ ؟

وتتطلب الإجابة على هذا السؤال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو الحديث الضعيف؟ وما مظانه؟ وما هي أسباب الضعف؟، وما حكم الإحتجاج به؟

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

إحصاء مواطن انتفاع أهل العلم بالحديث الضعيف ومناهجهم في ذلك والتدليل له.

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الجزئية التالية:

بيان معنى الحديث الضعيف ومسالك ضعفه ومظانه وحكم الإحتجاج به.

منهج البحث: المناهج المتبعة في البحث هما المنهج الإستقرائي، ويظهر باستقراء تعامل أهل العلم مع الأحاديث الضعيفة، والمنهج الوصفي، ويظهر في بيان مسالك أهل العلم في تعاملاتهم مع الحديث الضعيف.

الدراسات السابقة: طرق العلماء والباحثون مسألة الاحتجاج بالضعيف والكتب والرسائل فيه كثيرة، ولكنهم لم يفردوا مسألة الإنتفاع بالضعيف بالبحث، وإن ورد في كلامهم إشارات له وتنصيص على بعض متعلقاته، ومن الكتب في الباب حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام لمحمد السعيدي، والحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به لعبد الكريم الخضير، وممن بحث الإستفادة خصوصا عدنان حسن باحارث في مشروعية الإنتفاع بالسنة الضعيفة في المجال

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

التربوي، وهو في الجزئية المنصوص عليها في العنوان، وبحث مجالات العمل بالحديث الضعيف محمد بازمول، وفيه خلط بين الإحتجاج والإستفادة، فأفدت منها وحاولت إحصاء مواطن الإنتفاع بالضعيف وسلكت في سبيل ذلك الخطة الآتية والله الموفق.

المبحث الأول: حد الحديث الضعيف، وأسباب ضعف الحديث.

والمبحث الثاني: مظانه، وحكم الاحتجاج به.

والمبحث الثالث: مواطن الإنتفاع بالحديث الضعيف وضوابطه.

ثم الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

فإلى المبحث الأول:

أولا: حد الحديث الضعيف: لقد تعددت تعريفات أهل العلم للحديث الضعيف وحصلت بينهم ردود وتعقيبات(1)، وقد ذكرها ابن حجر ثم عرّفه بتعريف مختصر منضبط سالم من الإعتراض فقال: ""كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول".(2).

وصفات القبول عند المحدثين هي شروط الحديث الصحيح والحسن وهي مجموعة: اتِّصَالُ السَّنَدِ، وَالْعَدَالَةُ، وَالضَّبْطُ، وَنَفْيُ الشُّذُوذِ، وَنَفْيُ الْعِلَّةِ الْقَادِحَةِ، وَالْعَاضِدُ عِنْدَ الِاحْتِيَاجِ إِلَيْهِ.(3) ومفصلة:

1/ اتصال السند حيث لم ينجبر غير المتصل بما يقويه.

2/ عدالة الرواة حيث لم ينجبر ناقصها بما يقويه.

3/ ضبط الرواة حيث لم ينجبر ناقصها بما يقويه.

4/ السلامة من الشذوذ.

5/ السلامة من العلة.

6/ العاضد عند الإحتياج إليه، أو مجيء الحديث من وجه آخر إذا كان فيه ضعف ينجبر على ما سبق تقريره.

ثانيا: أسباب الضعف: أسباب ضعف الحديث قد تتعلق بالعدالة أو الضبط بالمتن أو السند، أما السند فلا تخرج عن أمرين: السقط فيه والطعن في الراوي ويتولد عن كل واحد أنواع من الحديث الضعيف وهي بسبب الأول إجمالا: المعلق المنقطع المعضل المرسل المدلس.

وبسبب الثاني: الموضوع و المنكر والمعلل والمضطرب.(4)

والحاجة لا تدعو هنا إلى تعداد أنواع الحديث الضعيف لأنها مبسوطة في كتب علوم الحديث. وهذه الأنواع متفاوتة الضعف ويمكننا حصر ذلك التفاوت في ثلاثة أقسام:

الأول: الموضوع وهو أشر أنواع الضعيف، وما قيل في إسناده كذاب أو وضاع.

الثاني: أخف من سابقه قليلاً، لكنه شديد الضعف، وهو ما قيل فيه متهم أو مجمع على تركه أو ضعفه أو ذاهب الحديث أو هالك أو منكر أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جداً.

الثالث: الضعيف الذي ينجبر بمثله، وهو ما كان في سنده سيئ الحفظ أو له أوهام أو يهم أو مدلس معنعن أو مختلط أو ما قيل فيه ضعيف فقط أو لم أر فيه توثيقاً ونحو ذلك.(5)

تنبيه: وفائدة هذا التقسيم هو معرفة ما ينجبر ومالا ينجبر فالقسم الأول والثاني لا ينجبران بالمتابعة، ولا ينتفعان بالشواهد إلا ما قيل في قرب ضعفه كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وأما الثالث فهو بعكس ذلك، وهو الذي وقع الخلاف فيه بالعمل به في حال تفرده، في فضائل الأعمال وغيرها كما هو قول بعض الأئمة، وسيأتي بيان الأظهر فيه إن شاء الله، وهو الذيي انتفع به الأئمة وهو موضوع بحثنا.

المبحث الثاني:

أولا: مظان الحديث الضعيف:

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

كما اعتنى العلماء بالتصنيف في جمع الأحاديث الصحيحة أو الحسنة أو أحاديث الأحكام على تفاوت درجاتها وبينوا مظانها اهتموا ببيان الأحاديث الضعيفة والتصنيف فيها وبيان مظانها كذلك كما حوتها كتبهم لأسباب عدة، وإن مظان الأحاديث الضعيفة متنوعة فمنها:

أولا: كتب اهتمت بجمع الأحاديث الضعيفة خاصة ومنها الموضوعة ومن ذلك:

ثانيا: كتب الرجال المصنفة في الضعفاء من الرواة فإنهم قد يذكرون فيها أحاديثه استدلالا على ضعفه وبيانا لضعفها. كالضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل في ضعفاء الرجال لعبدالله بن عدي الجرجاني والمجروحين لابن حبان وفي كتب الرجال الأخرى المترجمة للرواة.

ثالثا: كتب مصنفة في نوع خاص من أنواع الحديث الضعيف ككتب المراسيل والعلل.

رابعا: جل كتب التاريخ والمغازي والسير وكتب التفسير أكثر أحاديثه ضعيفة، كتفسير الثعلبي والنقاش والواحدي وغيرهم

خامسا: كتب الفقه على اختلاف مذاهبها فيه قدر كبير من الأحاديث الضعيفة.

سادسا: كتب الأدب أيضا مشحونة بالأحاديث الضعيفة بل والموضوعة والقصص الباطلة. (6)

ثانيا: حكم الإحتجاج به:

أما الإحتجاج بالحديث الضعيف فقد أجمع أهل العلم أولا على عدم جواز الإحتجاج بالأحاديث الضعيفة في مسائل العقيدة وعلى عدم جواز الاستدلال بالموضوعات ولا روايتها لا في الترغيب والترهيب ولا في الفضائل فضلا عن العقائد والأحكام إلّا تنبيها على وضعها للحذر منها، ثم اختلفوا بعدها في الإحتجاج بالضعيف في الأحكام والفضائل على أقوال أشهرها ثلاثة:

الأول: أنه يحتج به ويعمل به مطلقا في كل الأبواب بشرط ألا يشتد ضعفه وألا يوجد في الباب غيره مما يغني عنه مع عدم المعارض له. وهو قول جماعة من الأئمة والمحدثين.

الثاني: أنه لا يحتج به ولا يعمل به مطلقا في كل الأبواب وهو قول ثلة من أهل العلم أيضا.

الثالث: أنه لا يحتج به ولا يعمل به في الأحكام والحلال والحرام ويحتج به في الفضائل والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي بشروط وهو قول جمهور العلماء ونقل اتفاقهم عليه. (7).

وبغض النظر عن هذه الأقوال فإنه ينبغي عدم التشدد في الباب واطراح ذلك الكم الهائل من الأحاديث الضعيفة، فمع ميل الباحث إلى عدم الإحتجاج بالضعيف لأدلته الظاهرة. (8)، فإن الضعيف يروى ويستأنس به إذا لم يشتد ضعفه ويدل عليه أنه: قول أكثر العلماء كما يدل عليه صنيع أهل العلم وفيهم الأئمة النقاد كالبخاري وغيره، كذا تعاملهم مع الحديث الضعيف وتفريقهم بينه وبين الموضوع حيث أجازوا روايته واعتنوا به وأوردوه في كتبهم وبوّبوا عليه أبوابا وقدّمه بعضهم على القياس. وأيضا إختلافهم في تقوية أحاديث ضعيفة لإختلاف اجتهادهم وسعة إطلاعهم، قال النووي: فَقَدْ يُقَالُ لِمَ حَدَّثَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ عَنْ هَؤُلَاءِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ أَحَدُهَا أَنَّهُمْ رَوَوْهَا لِيَعْرِفُوهَا وَلِيُبَيِّنُوا ضَعْفَهَا لِئَلَّا يَلْتَبِسَ فِي وَقْتٍ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوْ يَتَشَكَّكُوا فِي صِحَّتِهَا الثَّانِي أَنَّ الضَّعِيفَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِيُعْتَبَرَ بِهِ أَوْ يُسْتَشْهَدَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي فَصْلِ الْمُتَابَعَاتِ وَلَا يُحْتَجَّ بِهِ عَلَى انْفِرَادِهِ الثَّالِثُ أَنَّ رِوَايَاتِ الرَّاوِي الضَّعِيفِ يَكُونُ فِيهَا الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ وَالْبَاطِلُ فَيَكْتُبُونَهَا ثُمَّ يُمَيِّزُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْإِتْقَانِ بَعْضَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضٍ وَذَلِكَ سَهْلٌ عَلَيْهِمْ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ وَبِهَذَا احْتَجَّ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ نَهَى عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْكَلْبِيِّ فَقِيلَ لَهُ أَنْتَ تَرْوِي عَنْهُ فَقَالَ أَنَا أَعْلَمُ صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ الرَّابِعُ أَنَّهُمْ قَدْ يَرْوُونَ عَنْهُمْ أَحَادِيثَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْقَصَصِ وَأَحَادِيثَ الزُّهْدِ وَمَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ. (9)

وقد ظهر لي والله أعلم بتتبع كلام أهل العلم في الباب أنه ينتفع بالحديث الضعيف ويستأنس به في حالات ومواضع من غير عمل به مع مراعاة الشروط المشهورة للعمل بالضعيف. وهي كما نقلها السخاوي عن شيخه ابن حجر: "الأول متفق عليه أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من أنفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه، الثاني أن يكون مندرجاً تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً، الثالث أن لا يعتقد عند العمل بع ثبوته لئلا ينسب

إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ما لم يقله قال والأخيران عن ابن السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد والأول نقل العلائي الإتفاق عليه".

المبحث الثالث: هذه المواضع هي:

أولا: إذا جرى عليه عمل أهل العلم أو كان ما تضمنه من حكم أو مسألة مجمعا عليه: ولهذا أمثلة كثيرة أكتفي بذكر واحد من أظهرها وأشهرها، وهو حديث رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ عَلَى طَعْمِهِ»(11) وقد اتفق المحدثون على ضعفه بهذا اللفظ وإن كان الأصل دون الإستثناء صحيحا ففيه رشدين بن سعد، وقد صحح أبو حاتم إرساله، (12) وقَالَ ابن الملقن: قال الدَّارَقُطْنِيّ: وَلَا يثبت الحَدِيث.قلت: فَتَلَخَّصَ أَن الِاسْتِثْنَاء الْمَذْكُور ضعيفٌ، لَا يحلّ الِاحْتِجَاج بِهِ، لِأَنَّهُ مَا بَين مُرْسل وَضَعِيف. وَنقل النَّوَوِيّ فِي «شرح الْمُهَذّب» اتِّفَاق الْمُحدثين عَلَى تَضْعِيفه. وَقد أَشَارَ إمامنا الْأَعْظَم، أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي إِلَى ضعفه فَقَالَ: وَمَا قلت من أَنه إِذا تغيَّر طعم المَاء وريحه ولونه كَانَ نجسا، يُروى عَن النَّبِي – صلى الله عليه وسلم - من وَجه لَا يُثْبِتُ أهل الحَدِيث مثله، وَهُوَ قَول الْعَامَّة، لَا أعلم بَينهم خلافًا، وَتَابعه عَلَى ذَلِك الْبَيْهَقِيّ، فَقَالَ فِي «سننه»: هَذَا حَدِيث غير قوي، إلاَّ أنَّا لَا نعلم فِي نَجَاسَة المَاء إِذا تغيَّر خلافًا.وَابْن الْجَوْزِيّ، قَالَ فِي «تَحْقِيقه»: هَذَا حَدِيث لَا يَصح. فَإِذا عُلم ضعف الحَدِيث، تعيَّن الِاحْتِجَاج بالإجماع، كَمَا قَالَه الشَّافِعِي وَالْبَيْهَقِيّ، وَغَيرهمَا من الْأَئِمَّة، قَالَ ابْن الْمُنْذر: أَجمع الْعلمَاء عَلَى أنَّ المَاء الْقَلِيل أَو الْكثير، إِذا وَقعت فِيهِ نَجَاسَة، فغيَّرت طعمًا أَو لونًا أَو ريحًا فَهُوَ نجس. وَنقل الإجماع كَذَلِك جمع غَيره ". (13) ثانيا: للترجيح بين المسائل والروايات وترجيح معنى على غيره من معان يحتملها النص الشرعي فيرجح المعنى الذي يدل عليه الحديث الضعيف، ومنه نقل النووي عن أهل العلم أنهم قالوا:"وَإِنَّمَا رَجَّحَ الشَّافِعِيُّ بِمُرْسَلِهِ وَالتَّرْجِيحُ بالمرسل جائز". محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، الناشر: دار الفكر. ج1/ ص61. والمرسل ضعيف كما سبق تقريره، ومثاله: قوله تعالى:"...فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا...". وقد فسّر قوله تعالى ألا تعولوا بتفسيرين:

الأول: ألا تكثر عيالكم، قال به الشافعي وغيره.

الثاني: أن لا تجوروا ولا تميوا وتظلموا قال به جمهور المفسرين.

وقد رجح المعنى الثاني لورود الحديث الضعيف به فقد روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: "...فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا...". قال: " أن لا تجوروا". وفي رواية: "أن لا تميلوا"(14).

ومع هذا قال ابن القيم في ترجيح المعنى الثاني:" أَن هَذَا مَرْوِيّ عَن النَّبِي صلى الله عليه وسلم وَلَو كَانَ من الغرائب فإنه يصلح للترجيح".(15)

ثالثا: يستأنس به في الأخبار والمغازي والسير مما له صلة وضيدة بها فلا يتضمن حكما شرعيا كأحكام التعامل مع الأسرى وكيفية قسم أموال الغنيمة ونحوها من الأحكام، فهذا وإن كان داخلا في باب الأخبار والمغازي والسير فحكمه حكم الأحكام لتعلقها بها. (16) قال السخاوي شارحا قول العراقي: وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا ... مِنْ غَيْرِ تَبْيِينِ لِضَعْفٍ... (وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا) حَيْثُ اقْتَصَرُوا عَلَى سِيَاقِ إِسْنَادِهِ (مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ لِضَعْفٍ) ، لَكِنْ فِيمَا يَكُونُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ مِنَ الْمَوَاعِظِ وَالْقِصَصِ، وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ خَاصَّةً. (17) ومما يدل على أن هذا هو مسلك أهل العلم أمران:

الأول: قبول أخبار الباب ممن ضعف في الحديث كابن اسحاق مثلا فقد سئل ابن شهاب عن المغازي فقال: هذا أعلم الناس بها (يعني ابن إسحق)، وقال الشافعي: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على ابن إسحق. (18).

الثاني: أن من النقاد من المحدثين المنشغلين بالتواريخ يروون أخبار الضعفاء في الباب ولا يتعقبونها إلا إذا كان فيها نكارة، كابن كثير وهو ظاهر في البداية والنهاية لا يحتاج لتمثيل والذهبي وهو ظاهر كذلك في تاريخ الإسلام.

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

رابعا: يستأنس به في باب الترغيب والترهيب: وقد بوّب الخطيب بَابُ التَّشَدُّدِ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ , وَالتَّجَوُّزِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ قَدْ وَرَدَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ إِلَّا عَمَّنْ كَانَ بَرِيئًا مِنَ التُّهْمَةِ بَعِيدًا مِنَ الظِّنَّةِ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّرْغِيبِ وَالْمَوَاعِظِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَتْبُهَا عَنْ سَائِرِ الْمَشَايِخِ، ونقل تحته نصوصا للأئمة يستدل بها. (19)

قال أبو العباس ابن تيمية: "يُعْمَلُ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ يَعْنِي أَنَّ النَّفْسَ تَرْجُو ذَلِكَ الثَّوَابَ، أَوْ ذَلِكَ الْعِقَابَ، وَمِثْلُهُ التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَالْمَنَامَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ بِمُجَرَّدِهِ إثْبَاتُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَا الِاسْتِحْبَابِ وَلَا غَيْرِهِ، لَكِنْ يَجُوزُ ذِكْرُهُ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ فِيمَا عُلِمَ حُسْنُهُ أَوْ قُبْحُهُ بِأَدِلَّةِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ، وَاعْتِقَادُ مُوجِبِهِ مِنْ قَدْرِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، (20) فروايته ليس احتجاجا به كما فهمه البعض بل رجاء للنفس لما فيه من غير اعتقاد موجبه أو ترتيب حكم شرعي عليه. قال المعلمي في بيان عبارة: "تساهلهم فيما يُروى في الفضائل، وضرر ذلك". أقول: معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية, كان مِنَ الأئمة مَنْ إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة. ومنهم مَن إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنَّة، إنما هو في فضيلةِ عَمَلٍ متفق عليه، كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك، لم يمتنع من روايته. فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم. غير أنَّ بعضَ مَن جاء بعدهم فهِم منها التساهل فيما يرد في فضيلةٍ لأمر خاصّ قد ثبت شرعه في الجملة، كقيام ليلة معينة، فإنها داخلة في جملة ما ثبت مِنْ شَرْع قيام الليل. فبنى على هذا جواز أو استحباب العمل بالضعيف، وقد بَيَّن الشاطبيّ في "الاعتصام" خطأ هذا الفهم. (21)

خامسا:يستأنس بالضعيف كذلك في التفسير وبيان معاني القرآن وقد نصوا على التساهل في الرواية في الباب، بل تجد بعض الأسانيد الضعيفة كثيرة في كتب التفسير كالسدي عن ابن عباس في تفسير ابن كثير وغيرها والسدي ضعفه جمع (22)، ومع ذلك قبل الأئمة تفسيره كما قبلوا ابن اسحاق في التاريخ كما سبق، قال الخليلي: وَتَفْسِيرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ فَإِنَّمَا يُسْنِدُهُ بِأَسَانِيدَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَنِ السُّدِّيِّ الْأَئِمَّةُ مِثْلُ: الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ لَكِنَّ التَّفْسِيرَ الَّذِي جَمَعَهُ رَوَاهُ عَنْهُ أَسْبَاطُ بْنِ نَصْرٍ، وَأَسْبَاطٌ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ أَمْثَلَ التَّفَاسِيرِ تَفْسِيرُ السُّدِّيِّ"(23)، فستأنسون بمروياته ولا يتعقبونها بتضعيف إلا إذا حوت نكارة كما يذكرون تفاسير بأسانيد ضعيفة ولا يتعقبونها كذلك إلا إذا حوت نكارة وهذا منهج علمي لهم وهو كثير في تفسير ابن كثير والطبري.

سادسا: يستأنس به كذلك في الأمور التربوية والأدب والخلق فيما فيه تهذيب للأخلاق وتقويم للسلوك وتصحيح للعقائد والعبادات مما يدخل تحت أصل شرعي صحيح(24)، ومن ذلك: حديث: "لا إله إلا الله لا يسبقها عمل ولا تترك ذنبا". (25)، وحديث: " إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ - أَوْ قَالَ: الْعُشْبَ - " (26).

سابعا: ويستأنس به إذا صدّقه الواقع مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم مما يكون بعده من أمور وأحوال لكن دون الجزم بانطباقها عليه لضعف الحديث وتعلقه بالغيب ومن ذلك ما رواه نعيم بن حماد في كتابه الفتن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم قال "ليأتين على الناس زمان يتمنى المرء أنه في فلك مشحون هو وأهله يموج بهم في البحر من شدة ما في الأرض من البلاء"(27).

فظاهر الحديث ينطبق من غير تعسف ولا تكلف على واقع ما يعانيه إخواننا أصلح الله حالهم ولطف بهم في بورما وسوريا من فتن ومحن وبلايا ورزايا جعلت الواحد منهم فرارا من تلك الفتن لشدتها يقذف بنفسه وأهله في البحر في قوارب الموت ليهلك منهم من هلك وينجو من ينجو والله أعلم (28).

ثامنا: يستأنس به في الإحتياط في حكم الكراهية بترك ما نهي عنه للكراهة في حديث ضعيف. قال النووي: "أما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يُعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط في شئ من ذلك، كما إذا وردَ حديثٌ ضعيفٌ بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحبَّ أن يتنزّه عنه ولكن لا

يجب".(29)، والحديث الضعيف الوارد في كراهة أمر من الأمور قد يكون صحيحا في نفس الأمر فترك العمل به قد يوقع في المكروه إذا صح وقد أمرنا بالإحتياط واتقاء الشبهات (30).

فهذه مواطن ظهر لي من خلال تتبع صنيع أهل العلم انتفاعهم بالحديث الضعيف فيها من غير استدلال به، والله أعلى وأعلم.

الخاتمة والنتائج: بعد هذه الجولة في بيان مواطن الإستفادة من الأحاديث الضعيفة ومسالك أهل العلم في الباب أخلص إلى النتائج التالية:

1) أهمية معرفة مناهج أهل العلم في التعامل مع الأحاديث النبوية على اختلافها وتنوعها.

2) الحديث الضعيف أنواع ومراتب يستفاد من معرفة كل منها فوائد.

3) استفادة العلماء من الأحاديث الضعيفة في مواطن متعددة.

4) هذا الموضوع حرّي بالدراسة للتتبع مناهج العلماء تفصيلا في التعامل مع الأحاديث الضعيفة.

قائمة الفهارس والمراجع:

1- ينظر هذه التعاريف والتعقيبات في عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ص41. ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ج1/ ص126. وكذا ابن دقيق العيد في الإقتراح، ومحمد بن عبد الله الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ص390.
2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م، ج1/ ص492.

3- ينظر محمد بن عبد الرحمن السخاوي. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م ج1/ ص126. و محمد بن زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، 1422هـ / 2002م ج1/ ص167.
4- ينظر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، حققه: نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، ج1/ ص196. زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ج1/ ص168/ 171. وعمر بن علي ابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمَّار، عمَّان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م. ص14.

6- ينظر تفاصيله وأمثلة لكل نوع في "الحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به"، عبد الكريم الخضير، مكتبة المنهاج، الرياض، ط1، 1425ه، ص358/ 378.

7- ينظر الأقوال بأدلتها في إبراهيم بن عمر البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، 1428 هـ / 2007 م ج1/ ص258/ 260. محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ص113/ 116.
8- ينظر الأدلة مجموعة في الضعيفة. ج1/ص 47/ 51. ج3/ ص20/ 27. ص141/ 144. تمام المنة ص32/ 34. ص40/39. مقدمة صحيح الترغيب والترهيب ص37/ 38. ص51. 54. كلها للألباني.
9- يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392، ج1/ ص125. وينظر التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية حسين بن محمد الأنصاري، وبحث مجالات العمل بالحديث الضعيف محمد بازمول ص13.
10- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، القَولُ البَدِيعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ، الناشر: دار الريان للتراث. ص255.
11- رواه الدارقطني في سنن الدارقطني عن ثوبان موصولا، علي بن عمر الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م. ج1/ ص30. رقم 45. وعن رشدين بن سعد مرسلا رقم 46. ج1/ ص30. رقم 49. ج1/ ص32. وعن أبي أمامة موصولا رقم 47. وهو عند ابن ماجه رقم 521 ج1/ ص174.

12- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 مرقم 97. ج1/ ص547/ 548.
13- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية، الطبعة: الاولى، 1425هـ-2004م. ج1/ ص401/ 402. وينظر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. فتح الباري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379، ترقيم، محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب، ج1/ ص342. وينظر تقرير المسألة وذكر أمثلة في التحفة المرضية في حسين بن محمد الأنصاري، حل بعض المشكلات الحديثية، تحقيق راشد بن عامر الغفيلي دار الصميعي الرياض المملكة العربية السعودية. ط1/ 1420ه /1999م. ص16/ ص24.
14- أخرجه ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - 1419 هـ. رقم 4761. ج3/ ص860، وأبو حاتم ابن حبان في صحيحه. محمد بن حبان البُستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1414 – 1993. ج9/ ص338. رقم 4029.وغيرهم. ينظر تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. ج1/ ص212/ 213. وهو حديث ضعيف قال ابن أبي حاتم قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، الصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوفٌ ج3/ ص860.

15- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحفة المودود بأحكام المولود، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان – دمشق، الطبعة: الأولى، 1391 – 1971. ص17. وينظر عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به، ص300. ومحمد بازمول، مجالات العمل بالحديث الضعيف ص13.

16- ينظر عبد الكريم الخضير، الحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به ص314/ 316.
17- محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م. ج1/ ص347.
18- محمد بن محمد ابن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993/1414، ج1/ ص13.
19- أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. ص133.

20- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتاوى الكبرى، المحقق : محمد عبدالقادر عطا - مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية، الطبعة : الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م. ج5/ ص344/ 345.
21- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما فى كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ص118.

22- ينظر عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م، رقم 625. محمد بن أحمد الذهبي المغني في الضعفاء، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، رقم 682.
23- خليل بن عبد الله أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409. ج1/ ص396.
24- ينظر تفصيل القول ومن قال به وأدلته في الحديث الضعيف وحكم الإحتجاج به ص272/ 291. ومشروعية الإنتفاع بالسنة الضعيفة في المجال التربوي عدنان حسن باحارث دار الصميعي الرياض المملكة العربية السعودية. ط1/ 1439ه/ 2018م. ص 32/ 36. ص79، 82.
25- الحديث في سنن ابن ماجه عن أم هانيء، كتاب الأدب، باب: فضل لا إله إلاالله، ج 2 ص 1248، رقم 3797. وهو ضعيف ينظر أحمد بن أبي بكر البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1403 هـ. ج4/ ص129 رقم 1334. ومحمد ناصر الدين، بن الحاج نوح الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش ،الناشر: المكتب الإسلامي، ص829، رقم6177.
26- الحديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة: في كتاب الأدب، باب في الحسد، ج4/ ص276، رقم 4903، وهو ضعيف ينظر علي بن محمد ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المحقق : د. الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، 1418هـ-1997م. ج4/ ص632/ 633. رقم 2187. و محمد بن إبراهيم المُنَاوِي، كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ، دِرَاسَة وتحقيق: د. مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إِبْرَاهِيم، الناشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م. ج4/ ص325. رقم 4055. وينظر عدنان حسن باحارث، مشروعية الإنتفاع بالسنة الضعيفة في المجال التربوي، ص137/ 156. وفيه نماذج وأمثلة متنوعة وهي رسالة نافعة في الباب.
27- نعيم بن حماد المروزي، الفتن، الناشر : مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة الأولى ، 1412ه، تحقيق : سمير أمين الزهيري. ج1/ ص73. رقم 152.
28- ينظر مشروعية الإنتفاع بالسنة الضعيفة في المجال التربوي عدنان حسن باحارث، ص129. وينظر أمثلة أخرى فيه ص125/ 128.

29- محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الأذكار، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414 هـ - 1994 م. ص8.
30- ينظر التدليل له وسبب خص حكم الكراهة في حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام رسالة ماجيستير جامعة أم القرى 1415/ 1416ه. ص296/ 297. وينظر التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية حسين بن محمد الأنصاري تحقيق راشد بن عامر الغفيلي دار الصميعي الرياض المملكة العربية السعودية. ط1/ 1420ه /1999م. ص28/ 29.